**المبحث الثاني:**

**أنــواع الفســاد**.

لا شك أن هناك تنوعا واضحا في شكل الفساد ومضمونه بين المجتمعات المختلفة وداخل المجتمع الواحد، ومن ثم تتعدد وتختلف أنماط الفساد، وهذا ما دعا كثير من الباحثين إلى محاولة تصنيف الفساد إلى أنماط محددة.

فلقد صنف "روبرت وليامز" الفساد إلى ثلاثة أنماط أساسية هي الفساد العضوي أو البيولوجي، الفساد الأخلاقي، والفساد القانوني أو الوظيفة العامة.

وهناك من يقسم الفساد إلى الفساد الأسود والفساد الرمادي والفساد الأبيض.()

ولقد عمد بعض الباحثين إلى تقسيم الفساد تقسيما ثنائيا، الأول يتصل بالأعمال التي يقوم بها الموظفون العموميين كالاستغلال المزايا والتسهيلات التي تثيحها لهم وظائفهم في تحقيق مصالح شخصية، ولكنهم في نفس الوقت لا يخالفون القواعد العامة والمعايير التي تحكم الوظيفة، والثاني يتصل بالأعمال والممارسات الإجرامية مثل اختلاس وتجارة المخدرات، وبين هذين النوعين من الفساد يوجد بعض الأعمال الأخرى مثل إساءة استخدام موارد الدولة وإساءة استخدام السلطة بهدف الإثراء الشخصي.

وهناك تصنيف آخر يعتمد على معيار مستوى الفساد، حيث يصنف الفساد إلى فساد رئاسي أو فساد القيمة وفساد وزاري وفساد برلماني وفساد الهيئة القضائية وفساد عسكري...

وهناك تصنيفات أخرى عديدة للفساد كالفساد الصغير في مقابل الفساد الكبير.()

بناءا على ما سبق يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أنواع أو أنماط رئيسية أساسية الأول سياسي والثاني بيروقراطي أو إداري والثالث اقتصادي وأخلاقي واجتماعي، هذا ما سنتناوله بالبحث من خلال التعرض للفساد السياسي في (طلب أول) والفساد البيروقراطي الإداري (في مطلب ثاني) والفساد الاقتصادي الأخلاقي والاجتماعي (في مطلب ثالث).

**المطلب الأول:**

**الفســاد السيــاسي**

الفساد السياسي ظاهرة اجتماعية عامة توجد في كافة النظم السياسية على اختلاف أشكالها لكن بدرجات متفاوتة في المكان والزمان.

ولقد أكد سكوت Scout في دراسته عن الفساد والتغير السياسي على أن الفساد السياسي موجود في كافة المجتمعات وأنه ليس مقصورا على الدول التي حصلت على استقلالها مؤخرا في إفريقيا وآسيا، فالفساد السياسي موجود في كافة الدول الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كما يوجد أيضا في الدول حديثة الاستقلال، ربما يكون هناك تفاوت في شكل ومضمون ومستوى الفساد من نظام سياسي لأخر، إلا أن القضية الأساسية هي عمومية وانتشار الفساد السياسي في كافة المجتمعات.()

وهناك من الكتاب من يعرف هذا النوع من الفساد بأنه "عملية إسباغ منافع مادية أو رمزية (مناصب في السلطة)، وغالبا ما يرتبط الفساد السياسي بشكل السلطة الممارسة والتي تكون في أغلب الأحيان خارج قواعد الاستحقاق والمنافسة الشريفة الممارسة من طرف النخبة سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو الثرية مقابل مساهمتها في تبرير شرعية السلطة الحاكمة، وتأييد سياساتها واختياراتها وقراراتها، والسعي لحمل الآخرين على تأييدها أو الانخراط فيها...

في حين يعرف البعض الأخر هذا النوع من الفساد بأنه "ذلك النوع من الفساد الذي يضرب سياسة الدولة في الصميم ويمس كيانها في العمق، وقد يخص تزوير الانتخابات وشراء ذمم الناخبين ومركزية الإدارية أو التركيز الإداري الشديد والبيروقراطية المقيتة وضعف أداء السلطات وتواطؤها في أعمال غير قانونية...".()

ويرى الأستاذ موسى بودهان أن الفساد السياسي يتمثل في تزوير الانتخابات وانعدام الشفافية في الممارسة السياسية والبيروقراطية الإدارية والسياسية الشديدة والتعفن السياسي مثل التمويل الخفي وغير المشروع للأحزاب السياسية.() وهناك أيضا من يرى أن الفساد السياسي يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا ودكتاتوريا، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفساد أي غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم.

 وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفساد وفقدان الديمقراطية والمشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.()

وعلى العموم تتعدد صور الفساد السياسي لتشمل الفساد القمة أو الرئاسي والفساد البرلماني، والانتخابي، وتفشي السرقة والابتزاز بين الحكام الجهاز البيروقراطي والأمثلة على ذلك كثيرة في المجتمعات،

**الفرع الأول: فساد القمة أو الفساد الرئاسي:**

لاشك أن أكثر صور الفساد السياسي خطورة على خطط وبرامج التنمية في الدول النامية هو ما يعرف بالفساد الرئاسي أو فساد القمة، وهذا النمط من الفساد السياسي الأكثر انتشار في المجتمعات النامية ، فلقد شهدت كثير من الحكومات تورط بعض الوزراء في كثير من الممارسات الاقتصادية والسياسية الفاسدة، ولعل عدم الاستقرار السياسي، وشعور هؤلاء الوزراء بالقلق من إبعادهم عن السلطة في أي وقت يعد أحد الأسباب الأساسية التي تدفعهم إلى السعي نحو تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح ذويهم والاستفادة من المنصب الوظيفي بأقصى درجة ممكنة ولقد شهدت معظم الدول الإفريقية كمصر، ونيجيريا، وموزنبيق، غانا، أثيوبيا السودان .... وغير ذلك نماذج مختلفة من الفساد الوزاري.

**الفرع الثاني: الفساد البرلماني:**

 الفساد البرلماني يكاد يكون ظاهرة عامة في غالبية المجتمعات، فكثير من أعضاء البرلمان يحققون ثروات طائلة بحكم منصبهم الوظيفي وبطرق غير مشروعة مستغلين في ذلك نفوذهم السياسي والحصانة الدبلوماسية التي يتمتعون بها، فكم من عضو برلمان تبث بالدليل القاطع تورطه في التهريب وعقد صفقات غير مشروعة، وتجارة المخدرات...، وغير ذلك من تلك الممارسات الفاسدة، وهذا ما يدعو هؤلاء والأعضاء وإلى الإستماتة في الوصول إلى البرلمان عن طريق شراء أصوات الناخبين، والتظاهر بالوعود البراقة والتزوير في الانتخابات وإتباع أساليب البلطجة والعنف في إرغام الناس على انتخابهم بطرق غير مشروعة.

**الفرع الثالث: الفساد الانتخابي:**

الفساد الانتخابي وعن وقع التنديد به فهو منذ القديم يتمثل في مزاولة قديمة تجسدت في شراء أصوات الناخبين، وقد تم التنديد بهذا الأسلوب من طرف حتى السلطات الرسمية منذ عدة سنوات وليس عبر الخطابات فقط، فقد اتخذت إجراءات حقيقية للوقاية منه كالقيام بتعديل قوانين الانتخابات في كل مرة،

فيما يخص هذا الموضوع يمكن الاستشهاد ببعض المواقف والآراء بما فيها تلك الصادرة عن رؤساء الأحزاب السياسية في الجزائر كرئيسية حزب العمال لويزة حنون التي ترى أن تعديلات قانون الانتخابات لم توقف الفساد بدليل أنها رفضت حسب قولها ترشيح المتجولين من أصحاب "الشكاير" سواء في تشريعات ماي 2007 أو في محليات نوفمبر 2007.

وأوضحت الأمنية العامة لحزب العمال أن أشخاصا يتجولون بأكياس من الأموال في رحلات البحث عمن يرشحهم للانتخابات المحلية وأن حزبها رفض هؤلاء، وأكدت أن أحزابا أخرى قبلت ترشيحهم مقابل "الشكاير" وقالت ذات المتحدثة بأن التعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات لن تأت بالجديد فيما دعت إلى معالجة التغيرات الموجودة في قانوني البلدية والولاية.()

إذن بناءا على ما سبق الفساد السياسي وسمعته يحد من القدرة على التوجه الديمقراطي واحترام حقوق المواطنين، وبخاصة حقهم في المساواة وتكافؤ العرض وحرية الاطلاع على المعلومات.

وهو أيضا بهذه المفاهيم المختلفة يغذي السرية والقمع ويحد من شفافية النظام وانفتاحه ويضعف دور المؤسسات ويعزز الاستبداد والإدارات الشمولية والأنظمة الفردية والمؤسسات الجامدة، ويحول دون تعزيز المشاركة السياسية نتيجة غياب الثقة بالمؤسسة العامة والسياسية ودور أجهزة الرقابة والمساءلة ،

وهو يضرب في الصميم مفهوم المواطنة ومفهوم العقد الاجتماعي الذي يضع على السلطة واجب ضمان مجموعة منت الحقوق الأساسية للمواطن وضمان الأمن الاجتماعي.

**المطلب الثاني:**

**الفساد البيروقراطي والإداري والمالي**.

يعتبر الفساد البيروقراطي أكثر أشكال الفساد عمومية وانتشارا في الزمان والمكان، فلقد وجد الفساد البيروقراطي في كافة أنواع الحكومات وفي كافة مراحل التنمية السياسية.

ولا شك أن الفساد البيروقراطي الاداري والمالي هو أكثر أنماط الفساد تغلغلا وتشابكا مع أنماط الفساد الأخرى خاصة الفساد السياسي والفساد الاقتصادي، بحيث يتسم حسب وجهة نظر "ميردال" بالشمولية، فهو لا يقتصر فقط على هؤلاء الدين الذين يستغلون وظائفهم العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة، لكنه يشمل أيضا هؤلاء الذي يقدمون الرشوة للموظفين، ولقد أكد "ميردال" على ازدياد معدلات الفساد الإداري في المجتمعات النامية عقب حركات الاستقلال التي حدثت فيها وتغيير بناء القوة في المجتمع.()

وجدير بالذكر أن هذا النوع من الفساد يعد نتيجة لفساد أعم منه وهو فساد البناء الاجتماعي.

**الفرع الأول: الفساد البيروقراطي :**

 الأوضاع الاجتماعية والإدارية والاقتصادية في المجتمع هي التي تخلق ما يعرف بالفساد البيروقراطي وهو سلوك منحرف تستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية وبدون وجه حق، وفي سبيل ذلك يمكن أن يؤدي إلى خرق القوانين والنظم المعمول بها.

ومن المعروف أن الفساد البيروقراطي يبدأ في الظهور بصورة مستقرة ويقابل بالرفض من قبل أفراد المجتمع، ولكنه مع مرور الوقت تصبح بعض أشكاله "مقبولة" من فئات متزايدة من قبل أفراد المجتمع.

وتدريجيا تصبح القيم الاجتماعية غير معادية لبعض تلك الأشكال، وهنا يصبح الفساد البيروقراطي شطارة أو حق مكتسب أو مقابل مشروع وتكمن الخطورة في تحويل بعض أشكال الفساد البيروقراطي إلى سلوك اجتماعي مقبول تلقى دفاعا وتأييدا من قبل قطاعات كبيرة من أفراد المجتمع كما هو موجود في بعض المجتمعات النامية كالمجتمع الهندي.()

وتتنوع صور الفساد البيروقراطي في المجتمعات النامية، فمن المعروف أن الحكومة تعهد إلى البيروقراطيين مسؤولية التخطيط والإدارة الخدمات العامة في المجتمع، ويأخذ الفساد شكله الأول عندما يتقاضى البيروقراطيين بطرق غير مشروعة مقابلا ماديا من أفراد المجتمع في سبيل تقديم هذه الخدمات العامة.

ويتمثل الشكل الثاني للفساد في طلب البيروقراطية من المتعاملين معها من أفراد المجتمع مقابلا ماليا لإنهاء بعض الإجراءات مثل الحصول معها من أفراد المجتمع مقابلا ماليا لإنهاء بعض الإجراءات مثل الحصول على رخص البناء أو رخصة مزاولة نشاط تجاري أو صناعي.

وهذا الشكل من أشكال الفساد البيروقراطي يضع الفرد في موضع المغلوب على أمره الذي لا مفر أمامه إذا أراد إنهاء معاملاته إلا دفع المقابل.

أما الفرد الذي يعجز عن الدفع فيجد نفسه في موضع الذي يستجدي من البيروقراطيين وعليه أن يتحمل في الغالب معاملة بالغة السوء.

ويتمثل الشكل الثالث من أشكال الفساد البيروقراطي فيما يسمى: بالتنظيم غير الرسمي للبيروقراطية هذا التنظيم يمارس تأثير خطير على التنظيم البيروقراطي يتمثل في الضغط الحزبي.

فالضغوط الحزبية القائمة في المجتمع تؤدي غلى خلق قيادة غير رسمية في الجهاز البيروقراطي لا تستند على النظام الإداري إنما على أشكال من الولاء السياسي غير الرسمي.

والفساد البيروقراطي ليس مقصورا على المجتمعات النامية فقط فهو موجود أيضا في المجتمعات المتقدمة، ولكن بالطبع على حد أدنى نظرا للرقابة الصارمة من الأجهزة الحكومية المسؤولة والمراقبة الأهلية أيضا، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض صور الرشوة المستقرة لدى كبار المسؤولين في الجهاز البيروقراطي، فكما أثار "براس Brasz() أن الفساد البيروقراطي قد وجد في المجتمع الألماني لدى كبار البيروقراطيين وبعد أن كانت الممارسات البيروقراطية الفاسدة تتم في مزيد من السرية أصبحت تمارس دون حرص من البيروقراطيين، وقد بلغت عدد حالات الرشوة 52 حالة حكم عليهم بالإدانة في الفترة من 1953 إلى 1957، وهذه الحالات لا تمثل سوى 2.5% من إجمالي حالات الرشوة التي لم تكتمل أركان إدانتها وفقا للقانون الجنائي الألماني.

 إذن بناءا على ما سبق ذكره نرى أن الفساد البيروقراطي مرتبط حتما بالإدارة وممارسة النشاطات الإدارية ومالية. هذا إذن ما يجعلنا نقول أن الفساد البيروقراطي يترتب عنه حتما فساد إداري وآخر مالي.

**الفرع الثاني: الفساد الاداري:**

 يتمثل الفساد الإداري أساسا بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية ، وعلى العموم تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.

ويرى البعض أن مظاهر الفساد الإداري تتمثل في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانحراف أو لتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والامتناع عن أداء العمل أو التراضي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.()

والواقع أن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغلبا ما يكون انتشار أحدها سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرين، ويرى الأستاذ حسنين المحمدي دوادي() بأنه يمكن تعريفه بأنه سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة".

ويظهر هذا السلوك المخالف في شكل جرائم ومخالفات، كالرشوة والتربح والسرقة وسوء استخدام المال العام والاتفاق غير القانوني للمال العام، مما ينتج عنه إهدار الموارد الاقتصادية للدولة، وينعكس سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.()

**الفرع الثالث: فساد المالي :**

الفساد المالي يتمثل في جملة الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم سير العمل الإداري والمالية في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.()

ويرى الأستاذ بوذهان أن الفساد المالي هو ذلك النوع من الفساد الذي يرتبط بالتلاعب بالمال العام وتبييض الأموال وتهريب السلع والمخدرات والأموال وغيرها، وذكر بعض الأمثلة عن ما قامت به بعض الشركات الجزائرية من تهريب أو تبيض للأموال كشركات بازو، سوناطراك، قضية 26 مليار وقضايا الخليفة وقضايا بعض البنوك مثل البنك الخارجي الجزائري، البنك الصناعي التجاري، بنك الخليفة، وغيرها كثيرة.()

ولعل أهم مظاهر الفساد المالي الرشوة التي مست جميع مستويات الفساد كبيرا كان أو صغيرا، ولعل أن أخطر ما يميزها (الرشوة) كونها حازت في العقود الأخيرة على مشروعية شبه رسمية، وحتى في الثقافة الشعبية حازت على قدرا معتبرا من القبول العام، أيضا التهرب الجبائي يمثل وجها آخر من وجوه الفساد المالي ونعني به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح أـو التصريح الكاذب، هذا إلى جانب التهرب الجمركي الذي يكون أبطاله من كبار المسؤولين في الجمارك وبعض أعوانهم، ويرى البنك العالمي أن مؤسسات الجمارك وإدارات الضرائب على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات سلبية على مداخيل الدولة.()

**المطلب الثالث:**

**الفساد الاقتصادي الاجتماعي والثقافي**.

الفساد الاقتصادي الاجتماعي والثقافي يمثل أكثر أنماط الفساد تأثيرا على عمليات التنمية في المجتمع نتيجة لاتصالها بمختلف نواحي الحياة.

**الفرع الأول: الفساد الاقتصادي:**

الفساد الاقتصادي هو ذلك النوع من الفساد الذي يرتبط بالأوضاع والأنشطة الاقتصادية، وتعود أسبابه خاصة لمشاكل الفقر والبطالة والحرمان، وغيرها مما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم خاصة منها تبييض الأموال والتهرب الضريبي والجمركي وتجارة المخدرات بأنواعها وزراعتها وتصنيعها، والاختلاس والرشوة والتزوير وتزييف العمولة، والتعامل في السوق السوداء والغش التجاري بشتى صوره والعمولات والسمسرة الغير مشروعة وتخريب المال العام بالإهمال والنهب، كما يتمثل الفساد الاقتصادي حسب رأي بعض المختصين في اختلاس كبار الموظفين للأموال والموارد العامة للدولة ومؤسساتها وهيئاتها، وهذا طبقا يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع والتكلفة الكبيرة التي تنتج سبب هدر المال العام فضلا عن أنه يحول دون قيام بيئة تنافسية حرة تعد شرطا أساسيا في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية وهو ما يؤدي إلى إضعاف فرص العمل وتوسيع طاهرتي البطالة والفقر،

**الفرع الثاني: الفساد الاجتماعي و الثقافي:**

الفساد الاجتماعي والثقافي وهو ذلك النوع من الفساد الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى العلمي والثقافي للأفراد، ومدى وعيهم وحسهم باحترام وبتطبيق القانون والتنظيمات، قصد تحقيق نظام اجتماعي متكامل وعادل وواع، فبالعلم ومستوى أفراد المجتمع العالي يحترم القانون ولا يجبر على تطبيقه خوفا من العقاب، فالتعصب الطائفي القبلي والعرقي والعنصري يؤدي إلى تعطيل ونفاذ القوانين وتجاوزها إلى غير ذلك مما يؤثر سلبا على استقرار المجتمعات، فالفساد الاجتماعي الأخلاقي يؤدي إلى خلخلة القيم وانتشار الإحباط والحقد الاجتماعي وزيادة التعصب والتطرف وانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص وزيادة التنافس بين مختلف الفئات الاجتماعية وإلحاق الضرر بالفئات المهمشة كالنساء والأطفال والفقراء...إلخ.

**الفرع الثالث: الفساد القانوني:**

يختلف الفساد القانوني عن مختلف أنواع الفساد السياسي البيروقراطي الإداري المالي الاقتصادي الاجتماعي والثقافي التي تعرفنا عليها ،فبالرجوع إلى الباب الرابع من القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته (القانون رقم 06-01 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006) يمكننا القول أن ثم أنواع أخرى للفساد وتتمثل فيما يلي:

- رشوة الموظفين العموميين.

- الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية.

- الرشوة في مجال الصفقات العمومية.

- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية.

- اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي.

- الغدر.

- الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم.

- استغلال النفوذ.

- إساءة استغلال الوظيفة.

- تعارض المصالح.

- أخذ فوائد بصفة غير قانونية.

- عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات.

- الإثراء غير المشروع.

- تلقي الهدايا.

- التمويل الخفي للأحزاب السياسية.

- الرشوة في القطاع الخاص.

- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

- تبييض العائدات الإجرامية.

- الإخفاء.

- إعاقة السير الحسن للعدالة.

- البلاغ الكيدي.

- عدم الإبلاغ عن الجرائم.

هذه الجرائم التي ستكون محل دراسة مفصلة في هذه الأطروحة، عند تطرقنا للتصدي الجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري (في الباب الثاني).

كانت هذه أهم أنواع الفساد المنتشرة في العالم سواء كان بيروقراطي إداري أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو قانوني،

 فالباحثة ترى أن لكل تصنيف من التصنيفات السابقة معيار استند عليه في التصنيف، لكن هذا لا يمنع من وجود تداخل وتشابك بين هذه التصنيفات، فالاختلاف فقط في المسميات بينما جوهر الفساد هو فساد، أيا كان شكل أو مستوى هذا الفساد، وأن وجود أي نوع أو أكثر من هذه الأنواع في الدول أصبح حتمية لا مفر منها لكنه بدرجات متفاوتة ترجع إلى أسباب ودواعي انتشار أو دولة ما أكثر من دولة أخرى..